الحكومة العر اقية المؤقتة

المدرس المساعد : عذارء عباس جاسم
athraaabass@uomustansiriyah.edu.iq

لم يكن قرار السلطات البريطانية بتشكل الحكومة المؤقتة، الا نتيجة لاستمرار الانتفاضات الشعبية ضد الاحتلال، التي بلغت ذروتها في ثورة العشرين فبعد وصول بيرسي كوكس الى بغداد في (11 تشرين الأول 1920) الذي وصف بانه الشخص الأمثل، من وجهة النظر البريطانية، لمعالجة الوضع المضطرب في العراق لماله من معرفة سابقة مع بعض الساسة العر اقيين، وبدأ على الفوز بتنفيذ السياسة البريطانية الجديدة، فأجرى مشاورات واسعة مع بعض الشخصيات العر اقية ورجال الإدارة البريطانية في العراق، لشرح خطته في العمل التي تهدف الى تأسيس حكومة مؤقته على الأسس الاتية:

ان يؤسس مجلس من الوزراء العرب يشرف عليه مستشارون بريطانيون، على ان يكون بإدارة المندوب السامي البريطاني المباشرة.

وبعد ان حصل كوكس على التأييد لارائه رشح عبد الرحمن الكيلاني، نقيب أشرف بغداد، لتولي رئاسة المجلس لمركز الديني لكنه واجه صعوبة في اقناع النقيب لتولي هذا المنصب. وكان النقيب قد أعلن في شباط 1919 عن عزمة عدم الاشتراك في الشؤون السياسية بقوله:

"ان صيرورتي رئيسياً سياسياً للدولة، هي ضد اشد مبادئ عقيدتي تأصلاَ وسوف لا اتراجع عما قلته حتى إذا كان في ذلك انقاذ العراق من الدمار التام.

وكان النقيب معجباً بشخصية بيرسي كوكس.

استطاع كوكس اقناع النقيب تولى رئاسة المجلس، وكان كوكس قد قرر تأليف مجلس يضم رئيساً وثمانية وزراء، يكون كل منهم على رأس وزارة من ووزارات الدولة، ومع كل وزير مستشار بريطاني، مع عشرة وزراء بلا وزارة لضمان تمثيل مناطق العراق المتعددة، وقام كوكس بترشيح الوزراء وطلب من النقيب توجيه الدعوة لهم، لكي لا يعطي الانطباع السيء عن التدخل البريطاني المباشرة في شؤون الحكومة الجديدة، التي اريد ان يكون واجهة عر اقية لا بريطانية.

وهكذا تم تشكيل الوزارة النقيبية الأولى التي عقدت اجتماعها الأول في دار النقيب يوم (2 تشرين الثاني) والقى النقيب في الاجتماع كلمة قصيرة جداً دعا فيها الى المثابرة في العمل دون ان يحدد واجبات المجلس ودوره في الحياة السياسية. وفي (8 تشرين الثاني) صدر المندوب السامي بياناً أوضح فيه ان الهدف من تشكيل الحكومة المؤقتة هو الإسراع في تمهيد الطريق امام الشعب العراقي لأبداء الرأي في شكل الحكومة التي يريدها عن طريق تأليف مؤتمر عام يمثل الشعب العراقي تمثيلاً صحيحاً، والى ان يحين موعد تأليف المؤتمر وإصدار القانون الأساسي فان الحكومة تقوم بإدارة "الواجبات العمومية" بأشراف المندوب السامي.

وحدد كوكس صلاحيات الحكومة المؤقتة في مذكرة صدرت على شكل تعليمات لمجلس الوزراء، وأوضحت المذكرة ان كل وزير يعتبر رئيساً لدائرة من دوائر الدولة ومسؤولاً عن ادارتها شرط ان يكون خاضعاً الى اشراف مجلس الوزراء، ومشورة المستشار البريطاني وسلطة المندوب السامي العليا، والذي تكون قراراته نهائية في جميع الأمور.

قامت الحكومة المؤقتة بتقسيم العراق الى وحدات إدارية وتعيين موظف عراقي لكل وحدة إدارية، والى جانبه مستشار بريطاني وسمحت بعودة السياسيين المنفيين من الذين ابعدوا لنشاطهم في خلال الثرة. وعلى الرغم من ذلك فان تشكيل هذه الحكومة لم يرضي طموح العراقيين الذين يطالبون بالاستقلال التام و إقامة دولة مستقلة لهذا نظروا الى الحكومة المؤقتة بعين الشك في قدراتها على الاستجابة لمطامح العراقيين، وازدادت الانتقادات للإنكليز ولخططهم في العراق.